فوق الطاولة

فراس القاضي

قبل كل شيء

أي تطور سياسي يحصل في بلد ما، من الطبيعي أن يترجم من الناحية الاقتصادية، لأنه الأكثر أهمية بالنسبة للناس وحياتهم اليومية، وهذا طبيعي جداً في الأيام والحقب العادية، فكيف بعد ١٢ عاماً من الحرب، وثلاثة أعوام من الفقر والقلة والضيق الذي أشك بوجود مراكز دراسات أو أكاديميات أو خبراء بإمكانهم تحليل أو دراسة أو توصيف طريقة استمرار حياة الناس خلاله؟

يكثر الحديث حالياً، أو بتوصيف أدق، تكثر الأمنيات بانفراجات اقتصادية تنتج عن الانفتاح العربي الأخير على سورية، وخاصة بعد القمة التي تبدأ أعمالها غداً الجمعة في المملكة العربية السعودية، وهنا لا بد من طرح عدة أسئلة ليس حول موعد ولو تقريبياً للبدء بهذه الاستثمارات، بل هناك عدة أمور أسبق وأهم، منها: هل لدينا البنية التحتية والبيئة الاستثمارية المناسبة لمشاريع كبرى؟

وأقول كبرى لأن الانتعاش المأمول غير ممكن التحقيق بمقدراتنا الوطنية، ويحتاج لاستثمارات كبرى من خارج البلاد، فهل لدينا موارد الطاقة الكافية بكل أشكالها؟ الأمان الاستثماري الذي تضمنه القوانين بشكل حقيقي وليس نظرياً؟ دراسات تفصيلية للمشاريع المطلوبة التي من شأنها دعم الاقتصاد والمواطن السوري المنهكين؟

سأفترض أن المستثمر يعلم بكل هذا، بل سأفترض أيضاً أن لديه بدائله الخاصة التي ستغنيه عن الاعتماد على مواردنا، سأفترض أيضاً أن قانون الاستثمار الجديد ١٨ مرن وحضاري وعصري ولا يفوته أي تفصيل، بل سأبالغ وأفترض أن العقوبات الدولية سترفع، وأن المستثمرين العرب سيتوافدون بالآلاف للاستثمار في سورية، لكن.. هناك ما هو أهم من كل ما سبق، وهو الذي – منطقياً – سيمنع أي مستثمر من إقامة مشروعه في سورية: القوة الشرائية المتدنية جداً للمواطن السوري.

آخر التقديرات للمنظمات التي نرفض الاعتراف بتقاريرها ونصفها جميعها بالمضللة والسياسية، تقول إن ٩٠ بالمئة من السوريين تحت خط الفقر، لنفرض أنهم بالغوا بعشرين بالمئة، وأن الرقم الحقيقي ٧٠ بالمئة، ولمن لا يعرف معنى خط الفقر، فهو المستوى الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد ليتمكن من الحياة باليوم، وهو يصدر عن البنك الدولي، وقد تم تعديله عام ٢٠٢٢ ليصبح ٢,١٥ دولار باليوم، بعد أن كان ١,٩٠ دولار، أي وفق دولار مصرف سورية المركزي، وبحسب معدل أفراد الأسرة السورية (خمسة أفراد) يكون المبلغ المطلوب لتكون الأسرة عند خط الفقر (٢,٦١٢٢٥٠) ليرة في الشهر للأسرة.

الحديث لا ينتهي هنا، بل يأخذنا إلى منحى آخر من التفكير، وهو أن تكون الاستثمارات المأمول تنفيذها في سورية هي الاستثمارات ذاتها التي نراها منذ سنوات، والتي لم تتوقف حتى في أحلك سنوات الحرب: الاستثمارات الموجهة للطبقة الثرية الموجودة أساساً، والطبقة التي لحقت بها بعدما أثرت من الحرب ومن جوعنا وبردنا ودمائنا.

إن كانت كذلك، فنعم، نستطيع أن نؤكد أنه ما يزال بالإمكان افتتاح مئة منتجع، وألف مطعم، وعشرة آلاف (كافيه)، ومئة ألف محل ألبسة، ومهما حاولنا اللعب على الألفاظ، يبقى اسمها استثمارات، لكن بالتأكيد ليست للسوريين، بل لقسم قليل جداً منهم، وهو أساساً قسم لا يحتاج لاستثمارات، لأنهم يحصلون على ما يريدونه داخل سورية وخارجها.

هذا ما نخشاه، وما نتمنى ألا يحدث بأسمنا.

مرة أخرى.. رفع «جمركة» الموبايلات

الجمارك: دورنا يقتصر على تحصيل الرسوم والمعني بها الهيئة الناظمة للاتصالات

| عبد الهادي شباط

كشف بعض باعة أجهزة الخليوي بدمشق لـ«الوطن» عن ارتفاع أسعار الموبايلات في السوق المحلية بحدود ٢٠ بالمئة بسبب رفع جمركة الموبايلات ١٦ بالمئة.

وذكر مصدر في مديرية الجمارك العامة أن المعني بقيم هذه الرسوم هو الهيئة الناظمة للاتصالات وأن دور الجمارك يقتصر على تحصيل هذه الرسوم لكونها ترد في البيان الجمركي من دون أن يكون لها دور في تعديل هذه الرسوم من دون أن ينفي رفع سعر هذه الرسوم.

علماً أن إدخال أجهزة الخليوي / استيرادها/ يكون حصراً عن طريق أمانة المطار ولا يتم إدخال أو استيراد أجهزة من المنافذ البرية.

وبالعودة للسوق اعتبر عدد من باعة (الموبايلات) أن سوق المبيعات يشهد حالة جمود وهناك تراجع في حركة المبيعات ومعظم حركة البيع تتركز في قطع صيانة الأجهزة والإكسسوارات بسبب انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع قيم أجهزة الموبايلات في السوق المحلية.

وكانت رسوم أجهزة الخليوي قد شهدت خلال الفترة الماضية عدة ارتفاعات كلها ساهمت في رفع أسعار الموبايلات إلى حدود عالية جداً والمبرر دائماً هو النشرة الجمركية لسعر الدولار الذي يصدره مصرف سورية المركزي حيث يتم تعديل النشرة تلقائياً كل ١٥ يوماً على برنامج (الإيسكودا) ويتم احتساب الرسوم بناء على السعر المحدد في النشرة الرسمية والتي تصدر عن مصرف سورية المركزي.

ورغم أن هناك ضبابية حول تعليق استيراد أجهزة الموبايلات إلا أن رفع الرسوم وارتفاع أسعار الأجهزة في السوق المحلية بناء على ذلك يفيدان بأن استيراد أجهزة الخليوي قائم.

وتربط الهيئة الناظمة للاتصالات بين السماح باستيراد أجهزة الخليوي وحاجة السوق المحلية وذلك بهدف ضبط السوق وعدم طرح أجهزة أكثر من الحاجة الفعلية وبالتالي الحفاظ على القطع الأجنبي لمصلحة تأمين العديد من المواد والسلع خاصة الأساسية التي يحتاجها المواطن

لكن الكثير من المواطنين يعتبرون أن أسعار أجهزة الخليوي في السوق المحلية غالية جداً ومبالغ بها وهي تفوق بكثير أسعار هذه الأجهزة في الدول المجاورة.

وقال مصدر اقتصادي إن قيمة الرسوم ارتفعت بالليرة السورية بناء على ارتفاع الدولار بينما نسبتها ما تزال على ما هي عليه.

وربما أكثر ما يتم تسجيله حول الارتفاعات المتكررة لأسعار الموبايلات التي باتت فلكية فعلاً مقارنة بنفس الأجهزة في الدول المجاورة، مع الإشارة إلى أن الموبايلات تعد من أهم أدوات الدفع الإلكتروني الذي تعتبره الحكومة مشروعاً وطنياً وعقد العديد من المؤتمرات والورشات لتشجيع التحول نحو تطبيقات الدفع الإلكتروني وهو ما يوحي بحالة غير مفهومة، فهل المطلوب التوسع في منظومة الدفع الإلكتروني وهو ما يتطلب تمكين أوسع شريحة من المواطنين لامتلاك أدوات هذه المنظومة وأبسطها الموبايل، أم التركيز على واردات الخزينة وتعزيزها؟!

بشهادة مستورد.. غش في تجهيزات الطاقات المتجددة

علي: تم إيقاف الشركة الفاحصة للتجهيزات وعلى وزارة الإدارة المحلية إيجاد طرق لتخزين النفايات ومعالجتها

| طلال ماضي

تغزو تجهيزات الطاقة المتجددة الأسواق، وانتشرت الشركات العاملة في هذا المجال بسرعة كبيرة، وعند السؤال عن الكفالة أو الجودة يكون الجواب رخواً لدى أغلبية الشركات، وذلك لعدم تحقيق معدلات الأداء المكتوبة على لوحة التعريف بكل تجهيز.

المهندس أحمد صالح مسؤول المبيعات في إحدى شركات الطاقة الشمسية بين في تصريح لـ«الوطن» أن الغش في مواد الطاقة يتركز في اللواقط والمدخرات، وبعض الشركات تعمل على عقد صفقة لنوعية جيدة واسم تجاري خاص بها من الصين، وعندما تدخل البلد يتم الترويج لها بكثافة وفعلاً تكون مواصفاتها جيدة، لكن الشركة نفسها تطلب المنتج نفسه من المعمل نفسه بمواصفات أقل وتعديل المواصفات من أجل تحقيق أرباح كبيرة، وهذه التفاصيل لا يكشفها إلا العاملون في مجال تجهيزات الطاقة والخبراء.

وفي تصريح لصحيفة «الوطن» أكد الدكتور المهندس يونس علي مدير البحوث في وزارة الكهرباء أن التجهيزات الخاصة بالطاقة المتجددة تحمل الكثير من الغش، ولكن للأسف على الورق المواصفات جيدة وعال العال، والأمور على ما يرام، لكن على الواقع للأسف مغاير تماماً.

وأشار علي إلى أن المركز الوطني لبحوث الطاقة دعا في نهاية عام ٢٠٢١ كافة الشركات من القطاع الخاص الراغبة لإنشاء مخابر والحصول على الاعتمادية للمخابر لاختبار تجهيزات الطاقة المتجددة المستوردة، ولاسيما اللواقط الكهروضوئية والمعرجات والمدخرات للتأكد من جودتها وفق أحدث معايير الاختبارات وأحدث الأجهزة التقنية.

وحول توقيف المخابر التي اعتمدهم وزارة الكهرباء لبعض الشركات من أجل فحص تجهيزات الطاقة المتجددة قال علي: إنه تم توقيف الشركة مبدئياً، وهناك دراسة لضم جهات أخرى وإشراك الجامعات في فحص التجهيزات معتبراً أن الغش الكبير في هذه التجهيزات يتركز في اللواقط والمدخرات التي تحتاج إلى تبديل بشكل مستمر ولا يمكن ترك السوق من دون رقابة.

وحول الكم الكبير من هذه التجهيزات التي دخلت البلد من دون فحص وتدقيق، أضاف علي إنهم كجهة تنفيذية قاموا بعملهم وتم إيقاف العمل بالشركة بشكل مؤقت وليس نهائياً، داعياً إلى ضرورة مراقبة هذه التجهيزات، وعدم تركها من دون رقابة على الإدخال لكون الغش فيها كبير جداً.

وحول معالجة نفايات هذه التجهيزات بعد الانتهاء من عمرها الافتراضي بين أن الوزارة طرحت أن يكون هناك برنامج لدى وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وإمكانية لتخزين هذه النفايات ومعالجتها، أو إعادة تصديرها أسوة ببقية الدول الأخرى.

وأضاف علي: إن اللاقط عمره الافتراضي ٢٠ عاماً، وبعدها يجب أن يكون هناك خطة وطريقة للتخلص من هذه النفايات، لافتاً إلى أن «البيئة» كان لديها خطة سابقاً للتخلص من المدخرات الصغيرة، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من هذه النفايات لكونها تحتوي على ألمنيوم ونحاس وذهب داخل اللواقط ويمكن الاستفادة منها وإعادة تدويرها.

واعتبر علي أن دور بحوث الطاقة ينتهي بعد فحص وضبط الجودة، وموضوع معالجة نفايات الطاقة من مسؤولية «البيئة».

في خطوة فاجأت الصناعيين

إيقاف منح التراخيص والاستفادة من مزايا قانون الاستثمار لكل أنواع المشاريع الصناعية خارج المدن والمناطق الصناعية والمخططات التنظيمية

صناعيون: ضرر كبير للاقتصاد وهناك منشآت صناعية مرخصة قبل المدن الصناعية بمليارات الليرات

| هناء غانم

أصدر المجلس الأعلى للاستثمار تعميماً على كل الوزارات والجهات المعنية يقضي بتعديل بعض الفقرات من قانون الاستثمار رقم ١٨.

وتضمن التعديل في المادة التاسعة من القانون المذكور أن تلتزم الجهات المعنية بعدم منح أي موافقة أو ترخيص لإقامة أي مشروع يندرج تحت اسم القطاع الصناعي أيّاً كان نوعه وشكله ولكل القطاعات الأخرى بما في ذلك الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية خارج المدن والمناطق الصناعية وخارج المخططات التنظيمية.

وذكر التعديل بضرورة أن تلتزم الجهات العامة المعنية بالبت في منح التراخيص والموافقات اللازمة خلال المدة المحددة مسبقاً في دليل الإجراءات من تاريخ تحويل الطلب إليها وفي حال الرفض يجب أن يكون قرارها معلّلاً، وبالوقت ذاته يجب أن تلتزم هيئة الاستثمار السورية بمنح إجازة الاستثمار واستصدار جميع التراخيص والموافقات من الجهات المعنية وفق الشروط والضوابط لتلك الجهات.

كما تم تعديل البند ٥ من الفقرة /١/ من المادة /٨/ من التعليمات التنفيذية للقانون المذكور بحيث تصبح مهمة اللجنة المكانية اقتراح منح الموافقات والتراخيص النهائية لكل المشاريع الاستثمارية باستثناء المشاريع الصناعية بكل أنواعها وأشكالها.

كما تمت المصادقة على قرار مجلس هيئة الاستثمار السورية المتعلق بإيقاف منح مزايا قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ للمشاريع الصناعية الممنوحة إجازة استثمار والمرخصة سابقاً خارج المدن والمناطق الصناعية، وفي حال رغبة صاحب المشروع بالاستفادة من المزايا المذكورة عليه تقديم طلب للحصول على إجازة استثمار جديدة ضمن المناطق والمدن الصناعية حصراً.

وذكر التعميم أنه تم تكليف وزارة الإدارة المحلية والبيئة بالإسراع بإصدار قرارات إحداث المناطق الصناعية الملحوظة في المخططات التنظيمية لكل الوحدات الإدارية ودراسة إمكانية إحداث مناطق صناعية جديدة في الوحدات الإدارية التي تحتاج وتفتقر لذلك.

وحول هذا القرار تواصلت «الوطن» مع عدد من الصناعيين الذين عبروا عن استيائهم من قرار كهذا في هذه الظروف، مطالبين الجهات التي قامت بدراسة وإصدار هذا القرار بأن توضح ماهيته والأهم ما الفائدة من إيقاف عمل هذه المنشآت، وما حجم الضرر من استمرار عملها وأيهما أفضل للاقتصاد الوطني؟ متسائلين لماذا تنادي الحكومة بأنها مع الصناعي بل تطالب بعودة الصناعيين وأن هناك قانوناً للاستثمار جيداً وهو في مصلحة الصناعي والصناعة وبالوقت ذاته تضع له العصي في العجلات.

> ظاهره تنظيمي وجوهره تضييق على الصناعيين

قرار سلبي وغير مبرر

الصناعي د.أسامة زيود أكد لـ«الوطن» أن هناك عدم مسؤولية في القرارات الصادرة وأن إصدار هذا القرار هو ضرر كبير للصناعي وللاقتصاد بشكل عام خاصة أن هناك منشآت صناعية مرخصة قبل المدن الصناعية وهي ثروة وطنية بمليارات الليرات وتعرض معظمها خلال الحرب إلى الدمار والصناعي اليوم يعمل على إنقاذ ما تبقى وتجديد التراخيص وغيرها للاستثمار فلماذا يحاولون الوقوف أمامه، لافتاً إلى أن الغريب بالأمر أن قانون الاستثمار الجديد صدر لدعم الصناعي وهناك فقرة بالقانون تؤكد أن يحصل الصناعي على جميع الموافقات الضرورية للحصول على الترخيص، وأنه لدينا مستودعات ومنشآت لماذا لا يحق لنا أن نرخص ما دمنا لا نتجاوز الأنظمة والقوانين سواء كان قانوناً جديداً أو سابقاً، مشيراً إلى أن مشروع البناء هو ٣٠ بالمئة من قيمة إقامة أي منشأة صناعية.

وأضاف زيود: إن هناك الكثير من الاستفسارات التي تحتاج إلى توضيح وهل المنطقة الصناعية تكفي؟ إذ من المفترض أن يكون في دمشق وحدها أربع مدن صناعية وفي كل الاتجاهات لأن كل ذلك يتطلب الكثير من الكلف والوقت والجهد للوصول إلى المنطقة الصناعية التي تزيد الأعباء على العامل قبل صاحب المنشأة.

سياسة لا تخدم اقتصادنا

بدوره الصناعي المهندس عصام تيزيني أكد لـ«الوطن» أن هذا التعميم ظاهره تنظيمي وجوهره تضييق على من يريد أن يعمل من الصناعيين وهو قرار غير معقول أبداً، فهل يعقل إن كنت خارج المدن الصناعية لا يسمح لك بالعمل والصناعة والإنتاج؟!

تيزيني أكد أن القرار غير مفهوم إطلاقاً، متسائلاً عن الفائدة التي سيجنيها اقتصادنا المنهك من هذا القرار؟، مضيفاً: إن الوقت الحالي غير مناسب لمثل قرارات كهذه لأننا لسنا في حالة رخاء وعلينا أن نكون أكثر دقة وحكمة بالتعامل مع الواقع الاقتصادي.

أين وصلنا في مزاد الأوراق المالية الحكومية؟

كنعان لـ«الوطن»: المركزي لا يربح ولا يخسر وإيراد هذه السندات لتمويل مشاريع تنموية

| نوار هيفا

تعلن وزارة المالية كل فترة عن مزاد للأوراق المالية الحكومية، وآخرها منذ أيام وكان المزاد الثاني في عام ٢٠٢٣ لإصدار سندات خزينة بآجل أربع سنوات وبنطاق مستهدف بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة.

وسمحت الوزارة للمصارف العاملة الخاصة والعامة ولشركات الوساطة المالية المؤهلة المشاركة في المزاد بشكل مباشر، كما يحق للأفراد الطبيعيين والاعتباريين المشاركة من خلال فتح حساب لدى أي من شركات الوساطة المالية أو لدى أي من المصارف العاملة المؤهلة للاكتتاب على هذه السندات أيضاً.

فماذا يعني تداول السندات؟ وما الفائدة منها؟

أستاذ النقد والمصارف بكلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور علي كنعان أوضح أن السندات الحكومية عبارة عن ورقة مالية تثبت مديونية الشخص أو الشركة أو المؤسسة على الحكومة، أي يتحدد في متن هذه الورقة بقيمة معينة، وتكون ديناً على الحكومة للأشخاص مالكي هذه الأوراق المالية.

وأشار في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن هذه الأوراق المالية تقسم لقسمين: سندات قصيرة الأجل لمدة ٩٠ يوماً وتسمى أذون الخزينة، وسندات طويلة الأجل لمدة سنة فما فوق، وعندما تباع هذه الأوراق في سوق الأوراق المالية يتم خصم الفائدة مباشرة من أصل السند، فإذا كانت قيمة السند ١٠٠٠ ليرة، تبيعه وزارة المالية للأفراد ضمن وسيط هو البنك المركزي أو البنك التجاري بخصم الفائدة مسبقاً قبل مبيعه بين (٩٠٠- ٩٥٠) ليرة، أو أحياناً بـ٨٠٠ ليرة حسب الحالة الاقتصادية، موضحاً أنه كلما زادت حاجة الدولة للسندات وطرحت سندات أكثر، كلما توجب عليها أن تدفع فوائد أكثر لجذب المضاربين والمودعين.

وعن مساهمة هذه السندات بتنمية الاقتصاد بين د. كنعان أن إيراد هذه السندات يخصص في دعم مشروعات تنموية وإقامة مصانع القطاع العام، والمشروعات الزراعية والصناعية، أو ضمن إقامة مشروعات البنية التحتية من طرقات وجسور ومرافق عامة وسكك الحديد، والصرف الصحي والكهرباء والماء والاتصالات.

وحول تأثير إقراض هذه السندات على عمل المصارف أوضح كنعان أن المصارف العاملة في أي اقتصاد وطني تستفيد من السندات الحكومية لتوظيف جزء من سيولتها الجاهزة، والتي تكون مدتها مقدرة بثلاثة أو ستة أشهر لا تستطيع إقراضها للآخرين، فتقوم بشراء سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل، بالتالي تستفيد من هذا الوقت بتحقيق بعض العوائد التي تساعدها في زيادة مستوى الربحية المصرفية، موضحاً أن الربح الأكبر يكون بالسندات القصيرة الأجل لأنها خلال العام تدور أربعة سندات.

وأكد كنعان أن المصرف المركزي لا يحقق أي ربح من السندات، إنما يحصل على عمولة من وزارة المالية لكونه يخدم السندات، كما أنه لا يخسر منها، ويفوض المصارف التجارية ببيعها وشرائها في سوق الأوراق المالية، وسيتم التفاوض مع المصارف التي ستشتري هذه السندات لاعتماد سعر الفائدة وقد يتراوح بين (٢ – ٤) بالمئة، موضحاً أن الفائدة من بيع السندات قد تأتي لسد عجز الموازنة وتستخدمها الحكومة لتمويل الإنفاق العام وبهذه الحالة تستدين بسندات الحكومة للوفاء بالالتزامات الحكومية.

جدير بالذكر أن وزارة المالية أشارت إلى أن تداول هذه الورقة المالية متاح في سوق دمشق الأوراق المالية، ما يعطيها ميزة السيولة، إضافة للاستفادة من الفوائد التي سيتم منحها نصف سنوياً بنسبة فائدة ستتحدد بناء على العروض المقدمة والتي سيعلن عنها بعد انتهاء أعمال الاكتتاب.

ويأتي هذا الإصدار ضمن موعده في روزنامة مزادات الأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٣، التي تضمنت أربعة إصدارات بقيمة إجمالية ٨٠٠ مليار ليرة سورية.